لمحات من كتاب «غاندي وقضايا العرب والمسلمين»

بقلم:

يوسف صلاح الدين

أشكر الأستاذ عبدالنبي الشعلة لدعوتي إلى حضور حفل تدشين كتابه القيم «غاندي وقضايا العرب والمسلمين» تحت رعاية صاحب المعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية وبحضور معالي رئيس مجلس الشورى السيد علي صالح الصالح وسعادة سفير جمهورية الهند لدى مملكة البحرين السيد ألوك كومار سينها ورئيس الجمعية البحرينية الهندية السيد محمد داداباي يوم الأربعاء ١ صفر ١٤٤٠ هـ الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠١٨ وذلك بمناسبة مرور مائة وخمسين عاما على مولد محرر الهند «المهاتما غاندي» وتقديرا لدوره في تعزيز علاقات الهند بالدول العربية والإسلامية والدعوة إلى التأمل في حياته وإنجازاته الملهمة في الهند وباقي دول العالم خاصة في ظروف المنطقة الحالية التي تشهد التطرف والعنف والصراعات التي تهدد أسلوب حياة شعوبها التي تميزت في السابق بالتعايش السلمي والتسامح ودعوة المؤلف إلى الاستفادة من القيم والمبادئ التي جسدها غاندي في دعم الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والتقدم والازدهار بالتركيز على أسلوب «اللا عنف» والذي أصبح بعد ذلك نموذجا لتحقيق التغيرات بأساليب سلمية مكنته من نيل استقلال الهند من بريطانيا العظمى التي كانت في ذلك الوقت إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس في إشارة إلى مستعمراتها المنتشرة في جميع أنحاء العالم وكانت الهند درة التاج البريطاني وهذه الخطوة أسهمت بعد ذلك في خروج البريطانيين من منطقة شرق السويس.

المؤلف غني عن التعريف فقد زار الهند لأول مرة في عام ١٩٦٩ في غمرة احتفالها بالذكرى المائة لمولد المهاتما غاندي ومكث فيها أربع سنوات أنهى خلالها دراسة العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة بومباي والتي تعرف الآن «مومباي» بالهند ومارس الكتابة الصحفية وانتخب عضوا بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين ثم عضوا بمجلس الشورى وعين وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية منذ عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥ ثم وزيرا للدولة وبعد انتهاء مهمته الوزارية عاد إلى العمل الحر وأسس الجمعية البحرينية الهندية وأصبح رئيسا لمجلس إدارة دار البلاد للصحافة والنشر والتوزيع في مملكة البحرين.

قام المؤلف بجهد مشكور في إصدار الكتاب حيث ألقى الضوء على مراحل مهمة من حياة غاندي وخلفيته الاجتماعية والتاريخية والدينية وقال المؤلف إن كتابه يختلف عن باقي الكتب الأخرى التي تناولها عديد من الكتاب والباحثين ولكن المتأمل في محطات حياة غاندي لا بد له أن يستلهم أسرار عظمته وبقائه حاضرا في الأذهان وأن كتابه هو إسهام متواضع في ظل الجهود المبذولة لمكافحة أوجه التطرف والعنف والإرهاب وأن قاتل غاندي يمثل التشدد الذي مازال حاضرا في صورة المتشددين الذين يقتلون باسم الدين والواجب على الجميع أن يواجهوهم بالأسلحة التي واجههم بها غاندي وهي التسامح والمحبة والتعاون.

أذكر باختصار بعضا من مواقف غاندي التي ذكرها المؤلف وهي:

□ كان غاندي ضد جميع أشكال الإرهاب والتفرقة والعنف والظلم وكان منصفا حيال قضايا العرب والمسلمين كما كان يكن تقديرا للإسلام وقال: لقد أصبحت مقتنعا بأن السيف لم يكن الوسيلة التي اكتسب بها الإسلام مكانته، بل كان من بساطة الرسول (عليه الصلاة والسلام) مع دقته وصدقه في الوعود وتفانيه وإخلاصه لأصحابه وأتباعه وشجاعته مع ثقته المطلقة في ربه وفي رسالته وهذه الصفات هي التي مهدت الطريق وتخطت المصاعب وليس السيف وأنه كان يدافع عن أن الإسلام الذي هو دين السلام وليس ما يحاول البعض الآن أن يصفه بالإرهاب، كما تطرق إلى موقف غاندي من القضية الفلسطينية ورفضه وعد بلفور وأكد أن فلسطين يجب أن تكون تحت السيادة الإسلامية وناهض الحركة الصهيونية.

□ لم تكن قواعد ومرتكزات العلاقات العربية الهندية منحصرة على صعيد القضية الفلسطينية، بل امتدت إلى قضايا التحرر والاستقلال للشعوب العربية وتزامنت مع كفاح الشعب المصري بقيادة سعد زغلول باشا.

□ سخر الوجهاء والأعيان المسلمون وكبار وصغار التجار إمكانياتهم وجهودهم ومرافقهم كلها تحت تصرف غاندي بما في ذلك مساجدهم لاستخدامها في تنظيم لقاءاته وتجمعاته.

□ طلب المسلمون من غاندي المشاركة في مؤتمر دلهي حول «حركة الخلافة» الذي عقد في شهر أكتوبر ١٩١٩ وانتخب لرئاسة الاجتماع لمؤتمر الخلافة في ٢٤ نوفمبر ١٩١٩ فاستلم غاندي قيادة حركة الخلافة ونجح في صهر الهندوس والمسلمين حول هدف واحد مؤكدا بقوة وحزم ضرورة الالتزام بمبدأ «اللاعنف» وأن يكون الحراك سلميا خالصا وأصبح بذلك أول قائد غير مسلم لحركة جهاد إسلامية سلمية وقبل قادة المسلمين وعلماؤهم قيادته لحركتهم وتمتع بثقة ثلث المسلمين في العالم لمواجهة البريطانيين ومنعهم من السيطرة على الأماكن المقدسة للمسلمين والقضاء على سلطاتهم ورمزهم الروحي.

□ اتفق غاندي ومحمد على جناح على هدف استقلال الهند عن بريطانيا ولكنهما اختلفا في الأساليب فغاندي اعتمد على جموع الناس في النزول إلى الشوارع سلميا لقيام دولة واحدة تجمع الهندوس والمسلمين والطوائف الأخرى في حين أن جناح اعتمد على المرافعات والمذكرات القانونية والطرق الدبلوماسية لقيام كيانين لهما حكم ذاتي تحت مظلة دولة واحدة في البداية ولكنه رفع من مطالبه إلى قيام دولتين منفصلتين.

□ كان إسباغ لقب «المهاتما» على غاندي وتعني الروح العظيمة أو الطاهرة باللغة السنسكريتية من الفواصل التي أسهمت في توسيع الفجوة بين غاندي وعدد من زعماء المسلمين في الهند.

□ اعتقد المتشددون الهندوس أن غاندي كان يساند المسلمين وفي المقابل كان المسلمون يتصورون أنه كان يخدم القضايا الهندوسية.

□ قال ناثورام غودسه قاتل غاندي أثناء محاكمته في عام ١٩٤٨: في الثلاثين من يناير انحنيت أمامه أولا ثم أطلقت عليه عن قرب ثلاث طلقات فقتلته. الذي حسم قرار فعلي هذا كانت مراعاته للمسلمين.

□ ظلت أفكار غاندي باقية حتى الآن وإننا لفي حاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى فقد اكتسب غاندي شعبية كبيرة في داخل الهند وخارجها وخلد اسمه وأعماله في كتب التاريخ ولا يزال صداها إلى اليوم حيا نابضا في وجدان الناس لأنها تركت بذلك إرثا وتراثا أدبيا وتاريخيا وحضاريا عظيم الشأن ومفخرة للأجيال السابقة والحاضرة والقادمة وقد قال البرت اينشتاين: ستأتي أجيال يكون من الصعب عليها أن تصدق أن رجلا بمواصفات غاندي كان يعيش على وجه الأرض.

□ أشار المؤلف إلى النشأة وجذور التكوين الفكري ومواقف وطرق غاندي في محاربة النظام الطبقي لدى الهندوس والتصدي للبريطانيين وأهمها رفع الضريبة ومسيرة الملح السلمية التي عن طريقها قام غاندي بمعارضة القوانين البريطانية المجحفة والتي كانت مفروضة على الهنود وقد استهزأ بها اللورد اروين ولكنها أدت بعد ذلك إلى بروز غاندي والتصدي لتقسيم الهند وأن يتعايش الهندوس والمسلمون والطوائف الأخرى مع بعضهم البعض وشرح المؤلف جذور الديانة الهندوسية والمذهب الإسماعيلي لمحمد على جناح الذي قدم نفسه على أنه الممثل الشرعي لمسلمي الهند من خلال حزب الرابطة الإسلامية رغم اعتراض حزب المؤتمر ورفضه هذا الادعاء.

□ قرر غاندي عندما كان مسجونا الصيام حتى الموت احتجاجا على تشبث الهندوس بالاضطهاد وممارسة التفرقة ضد الفئات المكبوتة واستقال من حزب المؤتمر بعد الخلاف مع كوادر الحزب وخصوصا مع جواهرلال نهرو وأشار المؤلف إلى فكرة إنشاء باكستان وقضية كشمير.

أتمنى من المؤلف أن يضيف إلى الطبعة الثانية من كتابه القيم بعضا من الصور التي لها صلة بالمواضيع الشيقة التي ذكرها لأنها تسهم في إثراء وترسيخ الأحداث والوقائع وأن يذكر مراحل إنشاء حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية وزعماء الحركة الإسلامية والهندوسية والزعماء الآخرين الذين لهم إسهامات لا تقل عن إسهامات غاندي ومحمد علي جناح وإن اختلفت الطرق مثل:

تشندرام بوز الذي انشأ الجيش الهندي الوطني واختار الكفاح المسلح بدلا من سياسة «اللا عنف» وأعلن نفسه أول رئيس وزراء عند إعلان حركته في ٢١ أكتوبر ١٩٤٣ من سنغافورة واعترفت به دول المحور ومعارضة كثير من المسلمين فكرة تقسيم الهند ومنهم ذاكر حسين.

yousufsalahuddin@gmail.com

نجاح جديد للداخلية في الضرب على الأيدي العابثة

بقلم:

د. نبيل العسومي

كم هي كثيرة المرات التي نجحت فيها الجهات المختصة في وزارة الداخلية بقيادة وزيرها الفاضل معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة في فترة وجيزة في الضرب بيد من حديد وفي الوقت المناسب على الأيدي العابثة بأمن البحرين واستقرارها.

سؤال مهم لا بد من طرحه، لأن الرد عليه يوصلنا إلى حقيقة نعتز بها كبحرينيين، وهي أن أمننا في أيادٍ أمينة.

فعشرات المرات التي سجلت فيها وزارة الداخلية ضربات قاسمة لأوكار الإرهاب والفساد والتزوير. كان آخرها تمكن الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية من القبض على خلية إجرامية تضم ٧ أشخاص من جنسيات مختلفة لهم ارتباط بجماعات مشبوهة في عدة دول، هذه العصابة التي تم إحباط عملها الخبيث تخصصت في ارتكاب جرائم التزوير والرشوة وغسل الأموال، والقيام بتزوير عديد من جوازات السفر، وهو الأمر الأكثر خطورة والمخيف بكل المعاني لما يمكن أن يسببه من أضرار لأمننا الوطني.

كما استطاعت هذه العصابة الإجرامية تزوير أختام السفر وتأشيرات الدخول والإقامة الخاصة بعدة دول خليجية وأجنبية لعدد من الأشخاص مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة، لتسهيل تحرك هؤلاء الأشخاص بين عدد من الدول والاستفادة من عدد من المنافع والتسهيلات.

والحقيقة أن هذه الواقعة التي كشفت عنها وزارة الداخلية مؤخرا تثير ٣ جوانب مهمة يجب أن نتوقف عندها:

- الأول: أن الجهود الكبيرة التي تبذلها الأجهزة المختصة في وزارة الداخلية تستحق كل التقدير والثناء لأنها تتمكن باستمرار من إحباط مثل هذه الجرائم الخطرة التي تمس أمننا واستقرارنا واقتصادنا الوطني.

- الثاني: إن تورط عدد من العاملين في الوظيفة العامة ممن بيدهم إصدار الوثائق واستخدام الأختام مقلق حقيقة ويتطلب قدرا كبيرا من اليقظة والحزم في الضرب على الأيدي العابثة، خاصة أن هؤلاء قد أقدموا على هذا الفعل الإجرامي مقابل الحصول على مبالغ مالية على سبيل الرشوة ليس في البحرين فقط بل وفي دول أخرى، وذلك بهدف تسهيل دخول أصحاب هذه الجوازات والتأشيرات المزورة مع علمهم بتزويرها، مستغلين نفوذهم والصلاحيات الممنوحة لهم، حيث بلغ عدد المتعاملين مع تلك الخلية من خارج البحرين ١٢ شخصًا موجودين في عدة دول، بالإضافة إلى ٢٨ شخصًا موجودين في البحرين من بينهم بحرينيون وعرب وآسيويون، يعملون في دوائر حكومية ومكاتب لتخليص المعاملات وشركات خاصة.

- الثالث: إن الإجرام قد تطور بشكل كبير ومخيف وأصبح عابرا للحدود والجنسيات، والدليل على ذلك أن هذه العصابة مؤلفة من عدد متنوع من الأشخاص والجنسيات، كما أن الجريمة قد وقعت في أكثر من دولة وتحركت عبر مطاراتها واستخدمت أختاما وجوازات وتأشيرات وغيرها من وسائل التزوير والتدليس بهدف جني الأموال والتربح من وراء ذلك. وهذا يطرح الحاجة الماسة إلى التعاون وتنسيق الجهود على مستوى إقليمي ودولي لمحاصرة هذه العصابات التي أصبحت تستخدم التقنيات المتطورة وأساليب التدليس والتزوير والتمويه المعقدة، كما في الدول المتطورة. فالجريمة أصبحت عابرة للحدود وللجنسيات، كما هو واضح.

صحيح أن الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، قد باشرت بالفعل اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وإحالة المقبوض عليهم إلى النيابة العامة، ومتابعة العناصر الأخرى الموجودة خارج البحرين ومواصلة عمليات البحث والتحري للكشف عن بقية المتورطين في ارتكاب هذه الجرائم، وهذا يستحق كل التقدير والثناء، إلا أن مثل هذه الجرائم لا تقل خطورة على بلادنا من الجرائم الإرهابية والتخريبية لأنها تلحق ضررا فادحا بالمجتمع وبالاقتصاد وتتسبب في نزف حقيقي لاقتصادنا فضلا عن الأضرار الأخرى المحتملة والناجمة عن استخدام الوثائق المزورة باسم البحرين وأهلها.

قراءة في قرارات وتوصيات المجلس المركزي الفلسطيني

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في ختام دورته الـ«٣٠»، يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨، والتي أطلق عليها اسم «دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية»؛ قرر المجلس المركزي الفلسطيني إنهاء جميع التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية، تجاه اتفاقاتها مع إسرائيل، وفي مقدمتها تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل، وخوّل منظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة هذا القرار وتنفيذه، إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، بعد تنكر إسرائيل لجميع الاتفاقات الموقعة مع السلطة.

ومن الناحية الفعلية، ينطوي القرار على قرارات تتعلق بوقف التنسيق الأمني، وتبادل المعلومات بأشكاله المختلفة مع إسرائيل، والانفكاك الاقتصادي، باعتبار أن المرحلة الانتقالية، وضمنها اتفاق باريس لم يعد قائمًا، ومقاطعة منتجات الاحتلال، ومحاولة الاستقلال في الشؤون المدنية، مثل تسجيل وتسوية الأراضي العامة والخاصة والوقفية، وتشكيل سجل سكاني ومدني مستقل، وتشكيل لجنة عليا لدراسة العملة التي ستستعملها السلطة إن كانت الدينار الأردني أم الدولار الأمريكي، في ضوء رغبة السلطة في عدم التعامل مع الشيكل الإسرائيلي، والاقتراح بتشكيل محكمة منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على إزالة الخلافات بين فصائل المنظمة؛ لتأكيد شراكتها الوطنية.

كما تشتمل قرارات المركزي أيضا على كيفية تحديد ركائز وخطوات عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة، ومنها طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، بما فيه وقف الالتزامات بالاتفاقات الأمنية، ما دامت لم تتراجع واشنطن عن قرارات سابقة ضد المنظمة والسلطة والفلسطينيين، والاستمرار في الانضمام إلى الوكالات والمؤسسات والهيئات الدولية، والدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة؛ بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والتمسك بمبادرة السلام العربية كما أقرت عام ٢٠٠٢ في قمة بيروت.

ويعتبر المجلس المركزي الذي تأسس عام ١٩٧٣ من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، هو السلطة التشريعية العليا في اتخاذ قرارات مصيرية داخل السلطة الفلسطينية، وعلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تنفيذ ما يصدر عنه من قرارات. ومن أهم القرارات التي اتخذها، كان اختيار ياسر عرفات رئيسا لدولة فلسطين، عندما انعقد في تونس عام ١٩٨٣، وإصدار قرار بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. وتاريخيا، اتخذ المجلس قرارات مماثلة عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي اجتماعاته الأخيرة في يناير ٢٠١٨. وذلك في أعقاب اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ومن جانبه، قال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إن قرارات المجلس المركزي، اتخذت بهدف «مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية»، مضيفا أن «المهمة صعبة، لكن لدينا الإرادة لننفذ كل القرارات بعقلانية»، في حين قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات: «هناك تسعة وستون مجالا في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، نتج عنها ثمانية اتفاقات موقعة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٩. وسنأخذ بعين الاعتبار كل هذه المجالات»، مشيرًا إلى أن التنفيذ سيكون «بالتدرج وليس مباشرة عبر التفكك من التزامات اتفاق أوسلو كما تفعل إسرائيل، ما قد يمتد لعام أو أكثر».

وعلى الجانب الآخر، وصفت حكومة نتنياهو قرار تعليق الاعتراف بإسرائيل، بأنه «توجه يبعث على القلق». واتهم وزير المالية، «موشي كحلون»، السلطة الفلسطينية بـ«تعقيد الوضع في غزة، وتجويع سكان القطاع، ومحاولة جر إسرائيل إلى حرب لا داعي لها». وشدد على أن السلطة الفلسطينية «ترتكب خطأ جسيما وتعرقل تنفيذ مقترح حل الدولتين».

ويعد تعليق الاعتراف الدبلوماسي، الذي هو أحد أدوات السياسة الخارجية المتاحة لجميع الدول، أو لمجموعة من الدول، التي تسعى من خلالها لتوجيه رسالة إلى الخصم. وعلى الرغم من أن مفهوم «الاعتراف الدبلوماسي» واسع ويمكن تفسيره بطرق شتى، إلا أنه يمكن فهمه بشكل أفضل، كما فسرته «كريستين إي. وايت» في مجلة «المرصد القضائي الدولي»، بأنه «بموجب القانون الدولي، فإن الاعتراف بالدولة هو تصرف قانوني تتخذه أي دولة حيال كيان جديد بقصد الاعتراف بأنه يمتلك جميع المقومات الأساسية لأن يصبح دولة ذات سيادة». وبالنسبة إلى أي دولة، فإن الاعتراف بأنها تتمتع بسيادة أمر ضروري لأن تصبح عضوًا فعالاً في المجتمع الدولي، ولإضفاء الشرعية عليها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبحسبما أوجز «جيمس كير ليندسي»، من «كلية لندن للاقتصاد»، فإنه على الرغم من أن الاعتراف لم ينشئ دولة، إلا أنه يخدم في إضفاء الشرعية عليها، بما يؤهلها لأن تصبح عضوًا في المجتمع الدولي الأوسع».

ولفترات طويلة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، رفض كلا الطرفين الاعتراف بوجود الآخر كدولة، حتى تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣. وقد جعل هذا «الرفض المتبادل»، العداء بين الطرفين «أكثر بكثير من صراع على الأرض»، وهو ما أشار إليه «فيكتور سيجلمان» عام ١٩٩٤. في مجلة «فلسطين-إسرائيل»، في تناوله لأهمية الاعتراف المتبادل قائلاً: «يمكن التنازع على الأراضي، أو تقسيمها، أو حتى الاكتفاء بمشاركتها في نهاية المطاف؛ ولكن عندما يدعي كل طرف ملكيته الحصرية لها، وهو مقتنع تماما بأن الآخر لا يملك الحق في الوجود، هنا تكون المشكلة».

وبالنظر إلى أن السلطة الفلسطينية قررت فقط تعليق الاعتراف بدلاً من سحب الاعتراف كأداة ضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها من دون المساس الكامل بالمبادئ الأساسية لعملية السلام؛ فإن ذلك يؤكد أنها لا تسعى إلى تقويض شرعية إسرائيل أو حقها في الوجود، بل جعلها مشروطة بمدى وفائها بالتزاماتها تجاه دولة فلسطين كما هو منصوص عليه في اتفاقيات مثل اتفاقيات أوسلو وما نص عليه القانون الدولي، ما يعني أنه لا يزال هناك مجال لاستئناف عملية السلام في المستقبل القريب إذا ما التزمت إسرائيل بالاتفاقات والقرارات الدولية.

وعليه، فإن القيمة الرمزية لهذه الخطوة قد تعمل على دعم العناصر الفاعلة المتعاطفة في المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للامتثال لمطالب السلطة الفلسطينية، خاصة أن تعليق الاعتراف أمر قوي، وقد يكون له أثر كبير، وإن كان ليس نهائيا وجوهريا.

ومع ذلك، يرى فريق من المحللين أن سحب الشرعية من الإسرائيليين نتيجة تعليق الاعتراف إلى جانب الضغوط الدولية، قد لا تمثل ضغطًا محتملا على حكومة بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي للتصالح مع السلطة الفلسطينية. وذلك بالنظر إلى الموقف المتصاعد للحكومة الإسرائيلية ضد تقديم تنازلات للفلسطينيين. وكما أوضح كل من «يورام ميتال» و«بولا رايمان» في كتابهما لعام ٢٠١٨ والذي جاء بعنوان: «الاعتراف كمفتاح للمصالحة»، فإن تعزيز مخاوف الأحزاب الإسرائيلية اليمينية المتشددة بشأن الفلسطينيين من شأنه أن يحفز الحكومة على تشديد موقفها، بدلاً من اتخاذ أي نهج بديل، من أجل توسيع نطاق مكاسبها الانتخابية، خاصة داخل حزب الليكود الحاكم والكتل المتحالفة معه. عزز من ذلك ما أكده «دانييل ليفي»، في مجلة فورين بوليسي الأمريكية، من أن «تلك الكتل تشعر بمزيد من التمكين من جانب الإدارة الأمريكية، تجاه إمكانية جعل الفلسطينيين محرومين من حقوقهم بصورة دائمة».

ومن ثم، فإن تعليق الاعتراف بإسرائيل لن يتسبب في فرصة أكبر للتعاون مع الحكومة الإسرائيلية الحالية، بل يؤدي إلى تبنيها نهجا أشد في أي مفاوضات مستقبلية لعملية السلام. ومع ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن ما يتوقع جنيه من فوائد من وراء هذا القرار على كل من الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية هي فقط فوائد داخلية.

فمن الواضح أنه منذ فترة طويلة تواجه العوامل العملية للاعتراف بإسرائيل، وبالتحديد التعاون الأمني، انتقادات مستمرة في المجتمع الفلسطيني، خاصة في الضفة الغربية، كما يؤكد كل من «نيري زيلبر» و«غيث العمري»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، في تقريرهما عام ٢٠١٨. حيث ينظر إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على أنها متعاونة مع احتلال لا يبدو له نهاية». وعبر اتخاذ إجراءات لإنهاء هذا التعاون، فإن هذا من شأنه مساعدة السلطة الفلسطينية على استعادة الكثير من شرعيتها في الشارع؛ ما يوفر لها أرضية أرسخ يمكنها من خلالها الوقوف في وجه إسرائيل بشكل أقوى، وبمعنى آخر، فإن هذا القرار قد ينعش القضية الفلسطينية من خلال تقديم السلطة الفلسطينية شرعية جديدة للشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، يقول مراقبون، إن السلطة الفلسطينية لن تكون قادرة على تطبيق غالبية هذه القرارات، بسبب السيطرة الفعلية الإسرائيلية على الأرض والمعابر وحركة الأفراد والسلع، فهناك أمور تقع في أيدي الفلسطينيين ويمكن تطبيقها من جانب واحد، مثل وقف التنسيق الأمني؛ لكن هناك أمورا لا يمكن تطبيقها إلا بالاتفاق مع الجانب الآخر، مثل مطالبة السلطة، إسرائيل بتحويل أموال الجمارك الفلسطينية بالدولار، وهو ما ترفضه إسرائيل بشكل قاطع، خاصة أن هناك ما يقرب من ٤ بلايين شيكل في البنوك الفلسطينية، ترفض إسرائيل استبدالها بالدولار، ما يشكل عبئًا على الاقتصاد الفلسطيني.

فضلا عن الخسائر الاقتصادية المباشرة التي قد تنشأ إذا علقت السلطة الفلسطينية مجالات التجارة والاستثمار والعلاقات المالية مع إسرائيل. واعتبارًا من عام ٢٠١٦. بلغ إجمالي الصادرات إلى إسرائيل من الضفة الغربية ١,٧٥ مليار دولار تقريبًا، في حين بلغت قيمة الواردات ٤ مليارات دولار، وفقًا للأرقام التي قدمها «معهد التغيير العالمي»، بلندن، ما يوضح مدى اعتماد الضفة الغربية على إسرائيل من أجل البقاء الاقتصادي؛ فمنذ منتصف التسعينيات، كانت إسرائيل الوجهة الوحيدة لاستقبال الصادرات الفلسطينية، بما في ذلك أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية للسلع.

وعلى الرغم من ذلك، أجمع محللون سياسيون على أن جدية السلطة هذه المرة في توجهاتها لتنفيذ قرارات المجلس المركزي تدحض الشكوك التي تساور الكثيرين حول قدرتها على تحمل أعباء وأثمان تلك الخطوات التي قد تمس بالموارد المالية لها، وتمس من ثم بقدرتها على أداء مهامها والقيام بواجباتها، وحتى مع التسليم، بأن نتائج هذه القرارات ستكون صعبة على الفلسطينيين جميعا -إن طبقت- لكن لا بد من الدخول إلى هذه المنطقة الإجبارية والبقاء فيها إلى أن يهيئ المجتمع الدولي ترتيباته لإخراج الفلسطينيين إلى منطقة أكثر عدلا لهم، تقول فيها الشرعية الدولية كلمتها وتبدأ معها آليات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحل الصراع على أساس عادل وشامل.

على العموم، إن تعليق السلطة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية ما هو في الحقيقة إلا محاولة لتطبيق قرار الأمم المتحدة بشقيه بدلا من التطبيق المختل الذي اتبعته إسرائيل، وهو يضع المجتمع الدولي الذي أصدر قرار التقسيم أمام مسؤولياته في تنفيذ ذلك القرار بكامل بنوده، بعيدا عن أي من المبادرات المطروحة في السنوات الأخيرة.. فيما يبقى مجرد إعادة الاعتبار لهذه النبرة العالية، هو محطة مهمة في مسيرة القضية الفلسطينية التي دخلت في نفق مظلم منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣.

الحقوق الشرعية للمرأة وواجبنا تجاه عطاء الأم

بقلم:

محيي الدين بهلول

لو أردنا أن نكون منصفين فعلينا أن نعترف بأن احتضان المرأة لأبنائها بمثابة عيد للوفاء إذ إن غالبية الأطفال -إن لم يكن جميعهم- أكثر ارتباطا بالأم أولا وأخيرا.

إن كل الأسرة في مجتمعنا العربي (الشرقي) رصدت مثل هذه المواقف، فلاشيء يفوق تضحية وسند وعطاء الأم الممثل في المرأة الذي لا يعرف سنًا، حتى لو تقدم بها العمر يظل عطاء الأم كالنبع الفياض يعطي أكثر مما يأخذ، لذا لا بد من المحافظة على الأم من غدر الزمان.

إن المرأة في يومنا هذا تعمل مرتين عن الرجل، عاملة مجتهدة، ومربية لأطفالها وشؤون البيت، وهذا يكفي أن نقول (الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق)، والمرأة اليوم تبوأت مناصب عدة وصلت إلى تولي شؤون دولة.

يبدأ عطاء الأم لأبنائها من لحظة الحمل منذ بدايته وخفته، مرورا بثقله وتعبه ثم وضعه وإرضاعه والعناية به وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز:(ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنًا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلى المصير) وقال تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرهًا وحمله وفصاله ثلاثون شهرًا) انطلاقًا من ذلك نرى استمرارية عطاء الأم طوال حياتها حتى وان أتعبتها تحديات الحياة وهمومها فإنها تبقى مصدر عطاء لا ينتهي، وقد أوصى سبحانه وتعالى بإكرام الأم والأب، وقدم النبي صلى الله عليه وسلم حق المرأة في الصحبة وقال حين سأله رجل عمن أحق الناس بحسن صحابته فقال له صلى الله عليه وسلم أمك ثم أمك ثم أمك، ثم أبوك، وقد ذكر الله تعالى لنا نماذج من علاقة الأم بأبنائها، ومنها؛ أم موسى عليه السلام وحرصها على صحته وسلامته (وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه، فإذا خفت عليه فألقيه في اليم ولا تخافي ولا تحزني أن رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين) وقد أمر الله الأنبياء والمرسلين ببر أمهاتهم فقال عن يحيى عليه السلام (وبرًا بوالديه ولم يكن جبارًا عصيًا) وعيسى ابن مريم عليهما السلام (وبرًا بوالدتي ولم يجعلني جبارًا شقيًا) إذن للام عظيم الفضل على فلذات أكبادها فهي من تعطي وتضحي ولا تنتظر المقابل، كل هذا يدفعنا إلى القول بأن المساحة بين المفاهيم المختلفة واسعة جدًا، بين ما هو حق مشروع لأنه أولاً وأخيرًا يعطي المرأة الحق في استحواذه ولا أدل على ذلك مما تقدم من آيات قرآنية وأقوال الرسول محمد صلى الله وعليه وسلم. فالأم في كل بقاع الدنيا كانت ولا تزال الداعم الأكبر لأبنائها صغارًا كانوا أو كبارًا، وهذا اتجاه يجدر الاهتمام به من قبل الرجال، ونظرة إلى المرأة مما تقدم يجب الانتباه أن يكون هناك ارتكاز فيما يتعلق بتأثيث بيت الزوجية، فالمقرر شرعًا أن الزوج هو المسؤول عن إعداد وتجهيز بيت الزوجية ولا شيء على الزوجة، هذا من ناحية، كذلك لا يجوز للزوج أن يعتدي على أموال زوجته أو يصادر ويستولي عليها، ، وبناء على ذلك فإن كل مال تحصل عليه المرأة من ميراث أو من عمل أو تجارة خاصة بها هو ملك خاص لها لا يشاركها فيه أحد ولا حق لأحد فيه، ولو كان والدها أو زوجها.

لا أحد في هذا الكون يحمل لك جزءا بسيطًا مما تحمله لك أمك. المطلوب هو مراعاة المرأة، لأنها هي الأصل في هذا المجتمع. ويكفي القول بأن الإسلام يعفي المرأة من التزامات مالية أو عينية في بيت الزوجية، وعند قيامها بها فمن حقها استردادها أو قيمتها وهذا أضعف الإيمان.